

**نظام النقل العام على الطرق
بالمملكة العربية السعودية
١٣٩٧هـ**

الرقم : ٢٥

التاريخ : ١٢٩٧/٦/١١ هـ

بسم الله تعالى

نحن الملك بن عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة عشرة من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٠٠) وتاريخ ١٣٩٢/١٠/٢٢ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧٩) وتاريخ ١٣٩٢/١٢/٢٠ هـ

رسمنا بما هيأه

أولاً : الموافقة على نظام العمل الخاص على التاجر بالمملكة العربية السعودية بالحدود
الموافقة له بهذا .

ثانياً : على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا .

قرار رقم ٧٧٩ تاريخ ١٢/٦/١٣٧٥ هـ

ان مجلس الوزراء

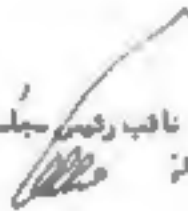
بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الشئكة على خطاب معالي وزير المواضلات رقم
١١٢ في ١٢/٥/١٣٧٥ هـ المرفق به مشروع نظام النقل العام على الطرق بالسلكة الممرية
السعودية .

بقرار تالي

اولا : الموافقة على نظام النقل العام على الطرق بالسلكة الممرية السعودية بالصيغة
المرافقة لهذا .

ثانيا : نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صوتت موافقة لهذا .
ولما ذكره حرره .

نائب رئيس مجلس الوزراء



نظام النقل العام على الطرق بالسلطة

العربية السعودية

المجلد الأول

نقل الركاب بالعام

مادة (١)

تعتبر من المرافق العامة نقل الركاب بالحافلات التي تعد كل منها لنقل شريحة أخصار على الأقل وبمعدل بطريقه منتظمة في حدود محددة ونها لخط سير معين وفي مناطق أو شوارع داخل المدينة المحددة .

مادة (٢)

يكون النقل العام الجماعي للركاب بالحافلات على شبكة الطرق العامة داخل المدن أو ما بين المدن بطريق الالتزام بحدود محددة مالم تر الحكومة أن تتولى إدارته بنفسها .

مادة (٣)

يتم منح التزام النقل العام الجماعي للركاب بمرسوم ملكي ، ويحدد المرسوم مدة الالتزام على أن لا تزيد على خمسة عشر عاماً ويجوز تجديد ما أوتيد بها لمدة سائلة بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير المواصلات وذلك مع مراعاة النظم النافذة عند التجديد أو التمديد وهو وزير المواصلات في اختيار أنسب الاجراءات والوسائل للمفاصلة بين المتعدين وفي إصدار قائمه شروط عقد الالتزام على أن يتفق بها على الجزاءات التي توقع عند مخالفة أي حكم من أحكامها وتحدد التأخير الذي يؤديه المتكتم وبهذه مقتضياتها حتى نهاية التزام .

مادة (٤)

يشترط في المتكتم أن يكون سعودي أو شركة سعودية مسجلة في تأسيسها على النقل حسب السموذ بين في رأسالها من (٥٠ ٪) طوال مدة الالتزام ، ويجوز للدولة - بناءً على اقتراح وزير المواصلات - أن تساهم في رأسال شركات النقل العام الجماعي بالحصة التي تراها لازمة لتشكيل هذه الشركات من تحقيق الغرض المطلوب منها .

مادة (٥)

يجوز لوزير المواصلات في البدء المساهمة على منح الالتزام أو اثنا السير في اجراءات منحه أن يجعل استغلال النقل العام في ذلك الخط بطريق الترخيص ، كما يجوز له اذا ما صدر استئجار الالتزام في خط أو منطقه ما أن يجعل استغلال ذلك الخط أو تلك المنطقة بطريق الترخيص الى أن يصبح سكان المودة الى طريقه الالتزام .

ويحدد وزير المواصلات اجراءات وشروط الترخيص ويحدد على الترخيص على منه ، ويجوز تجديد ما لصدف أولسدر أخرى .

مادة (٦)

يجوز لوزير المواصلات ان يدخل بقراره منه تغييرات على الخطوط والعاطق التي تدخل في شبكة الطرق العامة وذلك بتعديل خطوط السير الخاصة بها او البقاء بعضها او اضافة خطوط سير جديدة سواء كان ذلك قبل منح الالتزام او بعده وفي حالة اضافة خطوط سير جديدة بمسح الالتزام يجوز لوزير المواصلات بقراره اضافتها للترخيص الخط او المدة للمدة الباقية بذات شروط الالتزام .

مادة (٧)

يشكل وزير المواصلات لجنة بكل مدينة من مديريات النظم بها رئيسا ومعه من هو من البلديات والسرور ووزاري التجارة والصناعة والشركة الملتزمة ، ويحدد وزير المواصلات بقراره كيفية انعقاد اللجنة ومهامها وطريقة اصدار توصياتها . وتقوم هذه اللجنة بالاشراف على تنفيذ عقود الالتزام او الترخيص المستوحدة لخط المركبات في المدينة وتطبيق بنودها على نحو يكفل انتظام المرور وادائه للخدمات المطلوبة منه ، ولها في سبيل ذلك القيام بنفسها او من تسميهم لهذا الغرض بالتفتيش السالي والاداري والفني على الشركة الملتزمة او المرخص لها وضبط ما قد يسفر عنه التفتيش من مخالفات واقتراح الجزاءات الساجدة ورفع توصياتها في هذا الشأن لوزير المواصلات لاصدار القرارات اللازمة .

مادة (٨)

يجوز بقرار من السلطة مانحة الالتزام اسقاط الالتزام وصادرة التأمين المنصوص عليه في وثيقة الالتزام ، وذلك في الحالات التالية :
أ / اذا امتنع الملتزم عن تسليم حافلات في جزء من منطقة او خط التزام .
ب / اذا سير حافلات اقل من العدد المقرر وفق شروط الالتزام .
ج / اذا خالف خط السير المقرر وفق شروط الالتزام .
د / اذا حصل على ما يهدد على الاجر المدة .
هـ / اذا تنازل لغيره من التزام تسليم كل او بعض الخطوط موضع عقد الالتزام او اخل بغيره بحد فسي كل او بعض حقوق الناشئة من العقد المذكور دون موافقة سابقة .
وللمسطة المانحة للالتزام ان ترجع على الملتزم بالتصحيحات عن الامرار التي احدثت بالمرضى نتيجة اسقاط الالتزام .

- مادة (١٦) يصدر وزير المواصلات لائحة لتنظيم سيارات الأجرة الحرة * الناس * على نحو مستقل التنسيق بينها وبين تسيير حافلات النقل العام ويحق سلطة رفع النقل .
- مادة (١٧) لا تحرم احكام المواد السابقة على الحافلات التي تستخدمها الوزارات والمجالس المتخصصة والمساعد والمدارس وغيرها لنقل مسؤوليهم طالما لم تعد عن العمل السليم لها .
- مادة (١٨) يتولى الحائز على الالتزام انشاء محطات بداية ونهاية الخطوط ومحطات الانتظار المتوسطة بالطريق طبقا للمواصفات التي تصدرها وزارة المواصلات وعند انشاء هذه الالتزام يستخدم تخطيط هذه المحطات للدولة .

الفصل الثاني / نقل البضائع والسيارات

- مادة (١٩) لوزير المواصلات ان يفسم الطرق العامة بالمنطقة الى مناطق نقل حسب التقسيم الإداري وطبقا لاحتياجات النقل بكل منطقة وان ينظم عمل الشاحنات فيها وان يحدد قواعد وشروط السير فيها
- مادة (٢٠) يجوز لوزير المواصلات - بناء على اقتراح الشبان المختصة - ان يحدد عدد الشاحنات التي يرخص لها نقل البضائع والسيارات في المناطق حسبما تقتضيه حاجة النقل .
- مادة (٢١) يحدد وزير المواصلات بنابر هذه القواعد السادة لترخيص نقل البضائع والسيارات بالاجرة
- مادة (٢٢) يجوز منح التزام نقل البضائع والسيارات بشرط اجر في المنطقة او الثاني لاجل الانتاج في الطبقتين او الاخيرتين . وتنتج في هذه الحالة الاجرات والقواعد المعمور عليها فسمي الفصل الاول من هذا التام .
- مادة (٢٣) تصدر وزارة المواصلات بالاتفاق مع ادارة المرور السارات الممنوع بها في النقل العام في المدن الكبرى متى كان ذلك ضروريا . ولا يجوز مخالفة ما يحد من سارات .
- مادة (٢٤) لا يجوز تفريق البضائع والسيارات او وضعها بالطرق المعاصرة منها اوفي الاراضي غير المخصصة او غير المحاطة باصوار خارجية .
- مادة (٢٥) يحدد وزير المواصلات الاجور المختلفة لنقل البضائع والسيارات لوحدة القياس * على مسافة كيلومتر .
- مادة (٢٦) يخضع نقل البضائع والسيارات في جميع صوره لاحكام المواد السابقة بما في ذلك نقل البضائع والسيارات على شاحنات مائدة لنقل اصحابها . ونقل البضائع وغيرها من المواد المألفة والحاويات على الشاحنات الخاصة وكذلك نقل التريل والعمى والحبوب المألفة بدون ان يمس او غير ذلك على الشاحنات ذات القلاب .
- ويستثنى من ذلك الشاحنات المألفة للوزارات والمجالس ووحدات الادارة المحلية والمخصصة لاهاليها .

الفصل الثالث

أحكام عامة

مادة ٢١ :

تتولى وزارة المواصلات القيام بأعمال التشغيل والإشراف على قطاع النقل بالمملكة فيما عدا النقل الجوي وكذلك التنسيق بين وسائل المنطقة بما يخدم الاقتصاد الوطني وخطة التنمية ولها تسهيل ذلك.

أولاً : تدخل قطاع النقل بالمملكة على أساس واحد وأحدية لكل نشاط من أنواع النشاط الأخرى والتنسيق بين خطة كل نشاط من هذه النشاطات المتصلة به كالأرور والسكة الحديدية والمواني وكذلك التنسيق بين خطة نشاط النقل الجوي مع خطة قطاع النقل بالمملكة العامة للتنمية.

ثانياً : إعداد البحوث الفنية والاقتصادية لقطاع النقل وفي ما وصل إليه التقدم العلمي والتكنولوجي في صناعة النقل ووسائله.

ثالثاً : إعداد ومراجعة الاتفاقيات الدولية للملح والإشراف على تنفيذها بما يكفل حماية المصالح الوطنية من شبكة أروق ومواني وسكة حديد وغيرها.

رابعاً : التنسيق بين أنواع نشاط النقل بالمنطقة ووسائله بما يخدم أنواع خدمات النقل مسجع استخدام كل وسيلة بما يتفق وعما لديها وميزاتها مع تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة. خامساً : إعداد الإحصائيات اللازمة لوسائل النقل بالمنطقة داخل المنطقة " شاحنات " شاحنات " شاحنات " سكة حديد " سيارات الأجرة الصغيرة " السيارات الخاصة " وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالمصانع والركاب داخل وخارج المنطقة سواء تم نقلها بالأسفل أو الشاحنات البرية أو عن طريق الجو.

سادساً : تحديد الأجر المنطقة للنقل بجميع وسائله فيما عدا النقل الجوي.

سابعاً : الإشراف على الشركات المنظمة أو المرخصة لها بأعمال النقل واتخاذ الإجراءات الخاصة حيال أي تقصير يقع منها.

مادة ٢٢ :

يصدر وزير المواصلات اللوائح التنفيذية والتنفيذية المتعلقة بأحكام هذا الدالام.

مادة ٢٣ :

لا يجوز وضع اليد على احوال الرموز الثابتة أو المنقولة أو الحجر عليها أو تلحقها بالتقادم.

مادة ٢٣ :

مع عدم الإخلال بحقوق وزارة الموازنة في توقيع المصارف ٢٠٠٠ ريالاً سنوياً على العائد من بيعها ، مع عدم الإخلال
أو بوجوب النقل ، مع ما في كل من :
المخالفة المتوقعة التي أبلغها لسلطات الميزانية ،
مع ما في ممتلكاتها بخرافة مالية لا تقل عن (٥٠٠) ريال ولا تتجاوز خمسة آلاف ريال للمرة الواحدة
وبموجب لوائح الموازنة في جميع الأحوال أن يمنع المصلحة أو فائدتها أو الكفاية من العمل ،
المخالفة والمصلحة أو بوجوب التواضع العام ،
وبموجب في شأن التحصيل والمخالفة من المخالفات المصارف إليها ٢٠٠٠ ريالاً ، والدواخل السنوية عليها
في تمام الميزانية .

ولا يمنع توقيع العقوبات والمصارف ٢٠٠٠ ريالاً من الرخاء على ما عليه الشأن بالتصويبات من الأضرار
التي لحقت بها لا سيما والممتلكات التي لا تملكها المصارف في هذا الشأن

مادة ٢٤ :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويحمل به من تاريخ نشره .